# التحليل الأمنى ودوره فى التنبؤ والوقاية من الجريمة

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث / مشير فايز عزيز

## لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ عبد الرؤوف محمد مهدى أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة المنصورة ونائب رئيس الجامعة «الأسبق» ( مشرفاً و رئيساً )

الأستاذ الدكتور/ أحمد شوقى أبو خطوة أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة المنصورة وعميد الكلية «الأسبق» ( عضـــــواً )

اللـواء دكتور/ محمد حافظ الرهوان أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الشرطة ومدير كلية الدراسات العليـا «الأسبق» ( مشرفاً و عضواً )

اللـواء دكتور/ أسامة محمد بـــدر أستاذ ورئيس قسم التحقيق الجنائى بكلية الشرطة ومساعد كبير معلمى الدراسات العليا «الأسبق» ( عضـــــواً )

٢٠١٥ م

يُمثل التحليل الأمنى النواة الأولى والأساسية في اكتشاف الجريمة قبل وُقوعها، وكذلك بعد وقوعها، حيث يُعتبر أساس التعرف على نمط الجريمة، ودوافع وأساليب ارتكابها، وبالتالي العمل على منع الجريمة أو الحد منها، استناداً إلى تحليل أسلوب ارتكاب الجريمة، والعوامل المساعِدَة على ارتكابها، كذا الاستفادة من التحليل الأمنى في التعرف على سيكولُوجية المُجرِم والأسباب الحقيقية لقيام المُجرمِين المُعتادِى الإجرام بممارسة نشاطهم الإجرامي.

ويبدأ نشاط الشرطة في مكافحة الجريمة بالتحليل العلمي الفني الأمنى، من قِبل جِهات أمنية متخصصة، وذَات خِبرة مِيدانية في التعامل مع تِلك النوعية من الجرائم والمُجرمين، ويشمل فحص الأسباب والمُعطيات، والطُرق والعوامِل المُساعِدة، وصولاً إلى النتيجة والتوصيات والقرار.

ويُمثّل الإرهاب تحدياً عالمياً وإقليمياً، تعكُف مراكز القرار البحثي والسياسي على دراسة مظاهره، وأسباب نموه وطُرق مُواجهته.

وقد تراوحت المُواجَهات لظاهرة الإرهاب وطُرقها بين المواجهة الأمنية والسياسية، والمواجهة الاقتصادية والاجتماعية، والمواجهة الثقافية والإعلامية.

لقد ازدادت مجموعات العنف في العالم، وتعدّدت ساحاتها، منها تنظيم "القاعدة" الذي يُعَدّ أبرز التنظيمات الراديكالية وأوسعها نشاطاً وأكثرها استهدافاً لعمليات المواجهة، وأكثر شراسة في تأكيد حضوره وفرض التعامل معه، خصوصاً مع انتشار أسلوب ذبح الرهائن، أو مساومة دُولِهم على تحريرهم، وهو ما يُحقّق لهذا التنظيم، وللحركات المماثلة، المَزِيد من المكاسب السياسية، والأدبية التي توظفُها في ساحات الصِراع الدولي.

والواقع أن الاقتصار على معالجة واقعة الإرهاب من خلال واجهة الحدث الأمنى والسياسي اليومي، لا يمكن إلاّ أن تُصعد من ردود الفعل غير المدروسة للحركات الراديكالية وإفشال كل السياسات الذاهبة إلى تطويقها؛ لذلك تقتضى مواجهة مشروع الإرهاب – في تصورى – الاعتماد على التحليل الأمنى، عن

طريق الذهاب إلى مصادره الثقافية، والفكرية بقصد الوقوف على اضطراب بُناها وتناقُضاتها وليس تاريخيتها وانغلاقها، كذا الوقوف على عجزها عن ترتيب مستقبل الجموع التي تدّعي الحركات الإرهابية النطق باسمها، وذلك بقصد تقويضها بنشر ثقافة بديلة قادرة على تحفيزنا للخروج من مآزقنا الحضارية الراهنة.

إن محاصرة الإرهاب وفقاً للأصول العلمية والعملية تجعل القائمين بأعمال المكافحة والمواجهة يعتمدون على التحليل الأمنى للوقوف على كافة أبعاد المُشكلات، والأزمات والكوارث الإرهابية المحلية والعالمية، وهذه الأبعاد تشتمل على البعد البشري للإرهاب، وهذا البعد يتضمن أربعة عناصر على الأقل هم: الإرهابيون، والضحايا، والجمهور، ورجال المكافحة. ويعنى تحليل البعد البشري بالنظر للإرهابيين للتعرف على مختلف التفاصيل عن هؤلاء البشر من حيث أعدادهم وتوجهاتهم وانتمائهم واتصالاتهم وعقائدهم وتاريخهم الإجرامي، وتسليحهم وخطورتهم وتهديداتهم الإرهابية، وكل هذه المعلومات التي يمكن استخلاصها من خلال التحليل الأمنى، تساعد المُخَطط الأمنى على وضع خطة أمنية شاملة، للوصول إلى الإرهابيين ومعاونيهم، للتعامل معهم للتخلص من شرورهم وأفكارهم المناهضة للمجتمع والإنسانية، وتحقيق الاستقرار الأمنى والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي يسعي الإرهابيون إلى تقويضه والنيل منه بأي طريقة يمكنهم الوصول إليها.

بالمثل، فإن تحليل الجوانب والأبعاد الأخرى للعمليات الإرهابية، يساعد على تحديد المخاطر والتهديدات المكانية والزمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للظاهرة، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات، وتحقيق أهداف هذه الخِطط، وهي وقاية المجتمع من الإرهاب، وسرعة كشف الجرائم الإرهابية، وضبط مرتكبيها، وتقديمهم للعدالة، وتخليص المجتمع من شرورهم.

ويعتمد نجاح الجهات الأمنية – بصورة أساسية – على ما تقوم به من عمل فعال في مجالي جمع وتحليل المعلومات؛ لأن المعلومات تمثل العصب الحيوي والعمود الفقري للجهود الأمنية الفعالة، فبدون المعلومات لا يمكن الحد من الجرائم أو ضبط مرتكبيها، وتقوم الجهات الأمنية بالحصول على المعلومات من خلال منهجين: يتمثل المنهج الأول في الحصول على المعلومات بواسطة رجال الأمن أنفسهم، عند قيامهم بأنشطة الملاحقة والمراقبة والتفتيش وتحليل الأنشطة الإجرامية السابقة. ويتمثل المنهج الثاني في الاعتماد على تعاون الجمهور من أجل إمدادهم بالمعلومات، وهنا يمكن القول إنه لا توجد قوة شرطة في العالم تضمن النجاح بصورة فعالة في مكافحة الجريمة دون معاونة الجمهور لها[1].

وتعتبر عملية تحليل المعلومات أحد الأركان الأساسية لبناء قاعدة صلبة يمكن الاعتماد عليها في مكافحة الجريمة بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة، وتتمثل قوة وفائدة عملية تحليل المعلومات في أنها قد تعتمد على ما هو متاح من معلومات، والتي – في غالب الأحيان – تترك بدون الاستفادة منها بصورة كاملة.

وقد لا تتم الاستفادة من تحليل المعلومات – في كثير من الأحيان – لعدة أسباب من أهمها عدم الإلمام الكافي بماهية عملية التحليل؛ لأن عملية التحليل قد تشمل مجرد الإلمام بمعلومات معينة اعتماداً على ذهن القائم بعملية التحليل (وهو ما يطلق عليه النموذج الذهنى)؛ ولذلك لا يترتب على عملية التحليل التي تتم بهذه الصورة نتائج جيدة إلا في حالات محدودية المعلومات مع قصر النطاق الزمني الذى تقع خلاله.

وعندما يزداد حجم المعلومات المتاحة بصورة كبيرة، ويتسع النطاق الزمني الذي تقع خلاله، فإنه يصبح من الصعب – بل وفي كثير من الأوقات من المستحيل

(1) David, White: "Japanese develop 'female' android", U.K., BBC News, 27 July, 2005.

– الاعتماد فقط على النموذج الذهنى للقيام بعملية التحليل، وهذا ما يعني حتمية الاعتماد على الأسلوب العلمي للقيام بعملية التحليل للمعلومات الهائلة التي يتم تسجيلها بصورة منتظمة.

وتعتبر الفائدة المترتبة على عملية التحليل المرتبطة بالتدوين اليدوي المنتظم ذات آثار محدودة، إذا ما قورنت بعمليات التدوين المنتظم بواسطة أجهزة الكمبيوتر الحديثة ذات القدرات العالية، كما لم يقتصر التقدم على استخدام الكمبيوتر في مجال عمليات بناء قواعد البيانات التي تتيح الفرصة المتميزة لتسجيل وحفظ واسترجاع كميات هائلة من المعلومات، بل تم تطوير وتوظيف إمكانات الكمبيوتر الهائلة للقيام بعمليات التحليل المرتبطة بالنماذج العملية المتقدمة التي تزيد من سرعة ودقة وكفاءة عمليات التحليل.

**وتتمثل أهمية الدراسة في** توضيح وبيان النظريات المستخدمة في التحليل الأمنى لأي جريمة وتطبيقها على الجرائم لتحديد أسباب حدوثها وكيفية مكافحتها، وإظهار دور الخبراء في التحليل الأمنى وأهميتهم في الكشف عن طريق ارتكاب الجرائم والطريقة العلمية لإجهاضها والقضاء عليها أو الحد من آثارها السلبية.

كذا بيان كيفية استخدام التحليل الأمنى وتطبيقه عملياً على تلك الجرائم، وتحديد دور خبراء التحليل الأمنى في معاينة الجرائم واستخلاص الأدلة المادية، التي تؤدي إلى ضبط الجناة ومنع ارتكاب جرائم مماثلة ومحاولة القضاء عليها.

وبيان السند القانوني – أيضاً – الذي يسير عليه خبراء التحليل الأمني، ومدى قانونية العمل الذي يقوم به هؤلاء الخبراء، ودقة المعاينة العلمية كدليل لكشف الجريمة وإثباتها حتى يتم مواجهتها، وحتى يتمكن رجال النيابة والسادة القضاة من تقييم هذه الأدلة في مواجهة الجاني، وإظهار أهمية التعاون بين خبراء التحليل الأمنى والمحققين في الجريمة، وكيفية تحقيق التوازن بين ما يؤيده المحقق وما

يقرره خبراء التحليل الأمنى للوصول إلى طريقة ارتكاب الجرائم، وكيفية كشفها والسيطرة عليها ومنع حدوثها مستقبلاً والسيطرة على آثارها السلبية على المجتمع.

وإظهار أهمية دور خبراء التحليل الأمنى في استعمال الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي، واستمرار تطوير هذه الوسائل باستمرار، ورفع كفاءة خبراء التحليل الأمنى وتطوير أداء الخبراء بما يساير التطور في ارتكاب الجرائم، حتى يتسنى لرجال الأمن أداء الدور المهم الذي يتمثل في كشف الجرائم وكيفية وسبب ارتكابها ومنع حدوثها مستقبلاً، مع الإقلال ومحاولة السيطرة على آثارها السلبية التي قد تؤثر على المجتمع.

## وتهدف الدراسة إلى:

- **التعريف بالتحليل الأمني وإلقاء الضوء على أساليبه وأهميته للعمل الأمني.**
- استخدام أسلوب التحليل الأمنى للتعرف على الأبعاد المختلفة للجرائم من أجل تحديد مخاطرها وتهديداتها محلياً وعالمياً.
- التعريف بالأنظمة التحليلية في الدول المتقدمة والاستفادة منها في تطوير العمل الشرطي في مصر والبلاد العربية.
- أهمية برنامج حماية الشهود وبعض تطبيقاته في مجال التحليل الأمني.
- التقدم العلمي والتقنيات المستقبلية المتطورة لمكافحة الجريمة وعلاقته بالتحليل الأمني.
- التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي وخطورته المستقبلية على الأمن.
- إلقاء الضوء على الدور الكشفي للتحليل الأمني وأهميته في معرفة التهديدات والمخاطر والتنبؤ بها ومكافحتها.